هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة

سبتمبر 2019

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

الرسوم والأحكام الجديدة في خطة القبول بالكليات

في 4 أكتوبر 2019، تم الحكم على والد رابع في التحقيق الممتد الذي تُجريه وزارة العدل في فساد اختبارات القبول في الكليات والذي يُشار إليه باسم "Varsity Blues" في وسائل الإعلام. انضم غوردون كابلان، الشريك السابق في رئاسة مكتب المحاماة المرموق، إلى المسؤولين التنفيذيين ستيفن سيمبريفيفو وديفين سلون، بالإضافة إلى الفنانة فيليسيتي هوفمان، في دخول السجن لتورطهم في التآمر. يُزعم أن كابلان قد دفع مبلغ 75,000 دولار لأحد مراقبي الاختبارات لتعديل الإجابات في ورقة نتائج اختبار الكلية الأمريكية الخاصة بابنته. ويُدعى أن سيمبريفيفو وسلون قد دفعا مبلغ 400,000 دولار و250,000 دولار على التوالي إلى ويليام "ريك سينجر" من أجل تسهيل قبول أبنائهما في جامعات مرموقة. ويُزعم أن هوفمان قد دفعت 15,000 دولار أمريكي لتعديل نتائج امتحان الكفاءة الدراسية (SAT) الخاص بابنتها. سيواجه الجميع السجن: تم الحكم على كابلان بالسجن لمدة شهر واحد، ودفع غرامة قدرها 50,000 دولار وقضاء 250 ساعة خدمة مجتمعية؛ وتم الحكم على سيمبريفيفو بالسجن لمدة أربعة أشهر، مع سنتين إخلاء سبيل مشروط، ودفع غرامة قدرها 100,000 دولار أمريكي وقضاء 500 ساعة خدمة مجتمعية؛ كما تم الحكم على سلون بالسجن لمدة أربعة أشهر، ودفع غرامة قدرها 95,000 دولار أمريكي، وقضاء 500 ساعة خدمة مجتمعية؛ وتم الحكم على هوفمان بالسجن لمدة أسبوعين، مع دفع غرامة بقيمة 30,000 دولار، وقضاء 250 ساعة خدمة مجتمعية.

علاوةً على ذلك، في 17 سبتمبر 2019، اتُهمت شياونينغ سوي، وهي مواطنة صينية تقيم في كولومبيا البريطانية، بالتآمر لارتكاب احتيال إلكتروني واحتيال إلكتروني في خدمات نزيهة فيما يتعلق بالتحقيق الجاري. تدعي لائحة الاتهام أن سوي عملت مع كل من سينجر، مسؤول توظيف التنس، وجورجي سالسيدو، مدرب كرة القدم للرجال، لتقديم مدفوعات فاسدة إلى سالسيدو من أجل إلحاق ابنها بفريق كرة القدم بالمدرسة. كما يُدعى أن سوي تعاونت مع لورا جانكي، مساعدة مدرب كرة القدم السابقة، التي أقرت بالفعل بالذنب لإنشائها ملف رياضي مزيف لابن سوي. ويُزعم أن سوي قامت بتحويل مبلغ مصرفي إجمالي قدره 400,000 دولار أمريكي إلى سينجر، وفي المقابل، حصل ابن سوي على منحة دراسية جزئية ومركز في فريق كرة القدم. سوي هي الوالد الخامس والثلاثين والمدعى عليه الثاني والخمسين الذي يتم اتهامه في القضية. ويجري احتجازها في إسبانيا توقعاً لتسليمها إلى الولايات المتحدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل - سيمبريفيفو
- البيان الصحفي لوزارة العدل - سلون
- البيان الصحفي لوزارة العدل - سوي
- البيان الصحفي لوزارة العدل هوفمان
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

هيئة الأوراق المالية والبورصات تقفل السنة المالية بالعديد من قرارات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 30 سبتمبر 2019، اختتمت هيئة الأوراق المالية والبورصات سنتها المالية 2019 وكانت الممارسة الأخيرة لها، وأعلنت عن عدد من القرارات التي تم التوصل إليها في تحقيقات الانتهاكات المزعومة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي. كانت القرارات مع الأفراد والشركات على حدٍ سواء وبشأن الانتهاكات المزعومة لكل من أحكام الدفاتر والسجلات ومكافحة الرشوة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في دول من بينها العراق وبيرو والصين. إجمالاً، تم تقييم ما يزيد عن 25 مليون دولار في صورة عقوبات.

لمزيدٍ من المعلومات

- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

الإعلان عن رسوم إضافية في قضية شركة النفط الوطنية الفنزويلية

في 13 سبتمبر 2019، فضت محكمة فيدرالية في المقاطعة الجنوبية من ولاية تكساس أختام لائحة الاتهام البديلة الموجهة إلى العديد من الأفراد فيما يتعلق بالتحقيق الذي تُجريه وزارة العدل بشأن شركة الطاقة المملوكة للدولة في فنزويلا، شركة النفط الوطنية الفنزويلية. توضح لائحة الاتهام التي تم فض أختامها اتهامات ضد مسؤولين إضافيين في فنزويلا ذوو صلة بشركة النفط الوطنية الفنزويلية بالإضافة إلى بعض مديري الأصول في شركات إدارة الثروات السويسرية، التي يُزعم أنها تساعد في تسهيل تحويل المدفوعات الفاسدة من خلال شركاتها وحساباتها في بنوك أخرى. إن من بين الأفراد المتهمين حديثًا خافيير ألفارادو أوتشوا، الرئيس السابق لشركة باريفين وهي شركة فرعية لشركة النفط الوطنية الفنزويلية، ووزير سابق بالحكومة الفنزويلية - رابع مسؤول يتم اتهامه (تم بالفعل إدانة اثنين آخرين). تتهم لائحة الاتهام أيضًا ديزي تيريزا رافوي-بليولر، وهو مواطن سويسري وشريك في إحدى شركات إدارة الثروات، وباولو جورجي دا كوستا كاسكوبيرو-مورتا، وهو مواطن يحمل الجنسيتين البرتغالية والسويسرية وموظف في شركة مالية سويسرية أخرى. لقد تم توجيه التهم لما يصل إلى 21 شخصًا فيما يتعلق بتحقيق شركة النفط الوطنية الفنزويلية منذ عام 2017.*ورد سابقًا في* النشرة الحمراء تقارير حول مسألة شركة النفط الوطنية الفنزويلية في طبعات متعددة.

لمزيدٍ من المعلومات

- لائحة الاتهام البديلة
- صفحة وزارة العدل الخاصة بشركة النفط الوطنية الفنزويلية
- *Law360*
- *أستاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

شاهد متعاون يتجنب السجن في قضية فساد الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات

في 12 سبتمبر 2019، أعلنت القاضية كيمبا وود أن المستشار المالي مونيش سود لن يتم الزج به في السجن بسبب تورطه في مخطط مدفوعات غير مشروعة تم الكشف عنها خلال التحقيق الذي تجريه الحكومة بشأن الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات. تم اتهام سود بتقديم مدفوعات غير مشروعة إلى مدربي الجامعات والرياضيين، بما في ذلك بعض المدفوعات التي سهلتها شركة ملابس رياضية. تم تنسيق مخطط توجيه الأموال غير المشروعة للاعبين من قبل مستشارين ووكلاء يسعون إلى تمثيل اللاعبين في المستقبل وأشخاص يرغبون في التأثير على اللاعبين من أجل اختيار قضاء حياتهم المهنية الجامعية في جامعات معينة. كان سود شاهدًا رئيسيًا لدى الحكومة في تحقيقها وقدم المساعدة في محاكمتين. وقد تجنّب السجن والوضع تحت المراقبة، وبدلاً من ذلك لم يتم الحكم عليه سوى بدفع غرامة قدرها 25,000 دولار.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*

رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات جاي كلايتون يشجب بشدة الإنفاذ غير العادل لقوانين مكافحة الفساد

في 9 سبتمبر 2019، عرض رئيس مجلس إدارة لجنة الأوراق المالية والبورصات جاي كلايتون ملاحظات مُعدة مسبقًا على النادي الاقتصادي في نيويورك، حيث يؤكد على وجهة نظره بأنه ليس ثمّة أي "تحسن ملموس" في التعاون الدولي فيما يتعلق بإنفاذ قوانين مكافحة الفساد. واعتبر كلايتون أن الدول الأخرى تستفيد من التزام الولايات المتحدة بالقضاء على الفساد من جانب مواطنين أمريكيين وشركات مدرجة في الولايات المتحدة، وأشار إلى أن الإنفاذ غير العادل لقوانين مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم يؤدي إلى "نتائج غير عادلة ولا ترقى إجمالاً إلى المستوى الأمثل". وضرب مثلاً على ضعف الدول الأخرى في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد بالسماح لبعض الشركات بالإفلات "بالغش" بينما لا يمكن للآخرين القيام بذلك. على الرغم من ذلك، أكد كلايتون أن إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لا يزال يمثل أولوية للهيئة وأن نهجها في إنفاذ ذلك القانون لن يتغير.

لمزيدٍ من المعلومات

- ملاحظات مُعدّة مسبقًا من جانب رئيس مجلس الإدارة كلايتون
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

مسؤول مصرفي في بنك كريدي سويس يُقر بتورطه في مخطط رشوة

في 6 سبتمبر 2019، أقر سوريان سينغ، مسؤول مصرفي سابق في بنك كريدي سويس، في المحكمة الفيدرالية في المقاطعة الشرقية من ولاية نيويورك بتورطه في مخطط مدفوعات غير مشروعة خلال الفترة من 2013 وحتى 2016 يشمل حكومة موزمبيق. حسبما ورد في تقارير سابقة في النشرة الحمراء، تم اتهام سينغ بالتآمر لارتكاب جريمة غسل أموال من خلال محاولة تحويل 200 مليون دولار في صناديق قروض من الحكومة الموزمبيقية لاستخدامها في عمولات مالية غير مشروعة وغيرها من المدفوعات غير المشروعة. كان سينغ واحدًا من ثلاثة مسؤولين مصرفيين من بنك كريدي سويس تم اتهامهم في المخطط لكسب

مليارات الدولارات بشكلٍ فاسد من خلال قروض موزمبيق لتمويل صيد الأسماك والشحن والمشروعات الأخرى ذات الصلة. كما أقر بالذنب أيضًا المدعى عليهما الآخرين مع سينغ وزملائه السابقين في بنك كريدي سويس، أندرو بيرس وديتيلينا سوبيفا. ولا تزال الاتهامات موجهة ضد العديد من المسؤولين من في موزمبيق وغيرهم من رجال الأعمال الأجانب المزعوم تورطهم في المخطط.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*

صدور أمر بدفع مسؤول سابق في طباعة العملة مبلغ 545,000 دولار أمريكي في أمر مصادرة

في 5 سبتمبر 2019، صدر أمر من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة لبيتر تشابمان، المدير السابق لشركة سيكيورنسي بي تي واي ليمتد، وهي شركة أسترالية لطباعة العملة، بدفع ما يقرب من 545,000 دولار أمريكي فيما يتعلق بإدانته عام 2016 بانتهاك قانون مكافحة الفساد البريطاني. يُزعم أن تشابمان قد قدم مدفوعات فاسدة بحوالي 205,000 دولار أمريكي إلى وكيل في الشركة النيجيرية لطباعة الأوراق المالية وصك العملة بي إل سي من أجل الحصول على طلبات المواد المستخدمة لصناعة الأوراق النقديّة البلاستيكية. تم تسليم تشابمان من البرازيل في أبريل 2015، وفي مايو 2016، تم الحكم عليه بالسجن لمدة 30 شهرًا بعد إدانته بأربعة اتهامات بتقديم مدفوعات فاسدة إلى مسؤول أجنبي. قد يواجه تشابمان ما يصل إلى أربع سنوات من السجن الإضافي إذا لم يدفع أمر المصادرة في غضون ثلاثة أشهر.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

بنك التنمية للبلدان الأمريكية يفرض حظرًا على شركة تابعة لشركة أودبريشت البرازيلية

في 4 سبتمبر 2019، أعلن بنك التنمية للبلدان الأمريكية أنه كان يفرض حظرًا على شركة CNO S.A، وهي شركة تابعة لشركة الإنشاءات البرازيلية أودبريشت، من المشاركة في مشروعات البنك خلال السنوات الست القادمة. واستنادًا إلى تحقيق أُجري في مشروعين ممولين من البنك -محطة توليد طاقة هيدروكهربائية في فنزويلا ومشروع طريق سريع في البرازيل- خلُص فرع التحقيق المستقل للبنك إلى أن شركة CNO قدمت مدفوعات غير مشروعة بالتزامن مع إرساء هذين المشروعين خلال الفترة من 2006 إلى 2015. وأشار البنك إلى أن أودبريشت تعاونت في التحقيقات، وتعكس اتفاقية التسوية التي تم التوصل إليها هذا التعاون. بالإضافة إلى حظر شركة CNO S.A لمدة ست سنوات، سيتم رفع الحظر عن شركة أخرى تابعة لشركة أودبريشت، شركة OEC، بشكلٍ مشروط لمدة عشر سنوات (حيث يمكن لشركة OEC تقديم عطاء بشأن المشروعات التي يمولها البنك، ولكن سيحدث هذا فقط إذا تم الوفاء بشروط التسوية). وافقت كذلك أودبريشت على تقديم مساهمات إلى منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية في الدول الأعضاء في البنك بقيمة 50 مليون دولار، على أن تبدأ هذه المساهمات في عام 2024. وخضعت أودبريشت للتحقيق من جانب العديد من السلطات الوطنية ومتعددة الأطراف منذ عام 2015 بشأن الأنشطة الفاسدة المزعومة، كما هو موضح مؤخرًا في نسخة يناير 2019 من *النشرة الحمراء*.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *رويترز*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

مسؤول سابق بشركة أوتو يونيون يقر بتورطه في مخطط فساد مع شركة فيات كرايسلر

في 4 سبتمبر 2019، أقر مايكل غرايمز، وهو مسؤول سابق في اتحاد عمال صناعة السيارات، بالذنب في محكمة الولايات المتحدة الإقليمية للمقاطعة الشرقية بولاية ميشيغان للتآمر بالاحتيال في الخدمات النزيهة من خلال قبول مدفوعات فاسدة والتآمر لارتكاب جريمة غسل أموال للعوائد بين عامي 2006 و2018. وقد تم إبرام اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة فيما يتعلق بتحقيق مستمر في مؤامرة بين المسؤولين التنفيذيين في شركة فيات كرايسلر ومسؤولي اتحاد عمال صناعة السيارات. في 14 أغسطس 2019، وُجه اتهام لغرايمز مع اثنين من مسؤولي اتحاد عمال صناعة السيارات لم تُذكر اسمائهما بقبول أكثر من مليون دولار على هيئة مدفوعات غير مشروعة من بائعين غير معروفين. في المقابل، أوصى غرايمز والاثنان الآخران البائعين بملايين الدولارات في العقود. تلقى أيضًا مسؤولو اتحاد عمال صناعة السيارات مدفوعات غير مشروعة للسفر الشخصي وتذاكر إلى ديزني وورلد وزجاجات نبيذ مخصصة حسب الطلب والعديد من سُبُل الترف الأخرى. كما طالب غرايمز بحصة من عوائد العقود التي ساعد على إرسائها على البائعين بشكل غير سليم.

يُعتبر غرايمز الشخص التاسع الذي يعترف بذنبه فيما يتعلق بهذا التحقيق. وكما سبق تناوله في طبعة النشرة الحمراء بتاريخ مارس 2018، أسفر التحقيق عن أحكام بالسجن للمسؤولين التنفيذيين من شركة فيات، بما في ذلك نانسي إيه جونسون، مسؤول رفيع المستوى؛ ونائب رئيس الشركة لعلاقات الموظفين، ألفونس إياكوبيلي؛ ونائب الرئيس السابق لاتحاد عمال صناعة السيارات ورئيس قسم في شركة كرايسلر، نوروود جيويل.

لمزيدٍ من المعلومات

- بيان صحفي لوزارة العدل
- *Law360*- إقرار غرايمز بالذنب

- *Law360- اتهام غرايمز*

امرأة تقر بالذنب في مخطط فساد لعمليات تبني في أوغندا

في 29 أغسطس 2019، أقرت روبين لونغوريا، وهي سيدة أمريكية ساعدت في ترتيب عمليات تبني من أوغندا لعملاء أمريكيين، بالذنب في المحكمة الفيدرالية في المقاطعة الشمالية لولاية أوهايو بسبب تآمرها لارتكاب تهمة تنتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وارتكاب احتيال يتعلق بالمعاملات المصرفية والتأشيرات. من خلال الإقرار بالذنب، اعترفت لونغوريا بتقديم مدفوعات فاسدة إلى مسؤولي تسجيل وقضاة بالمحاكم في أوغندا من أجل تسهيل عمليات تبني لوكالة تتخذ من ولاية أوهايو مقرًا لها. تم إخفاء المدفوعات غير المشروعة في صورة رسوم وكلاء وتوجيهها للتأثير على مسؤولي التسجيل بالمحاكم لإسناد القضايا إلى قضاة "يتجاوبون مع قضايا التبني" والتأثير بشكلٍ فاسد على القضاة من أجل منح عمليات التبني إلى عملاء بالولايات المتحدة. تم الإفراج عن لونغوريا بكفالة قدرها 20.000 دولار، وسوف تعود للحكم عليها في تاريخ لاحق.

لمزيدٍ من المعلومات

- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

كوستاريكا تُسن قانونًا جديدًا لمكافحة الفساد

في 11 يونيو 2019، دخل قانون كوستاريكا رقم 9699 حيز التنفيذ لتحديد المسؤولية الجنائية للشركات المتورطة في قضايا فساد. يسري القانون على العامة، لاسيما الكيانات الأجنبية والمحلية، ومن المفترض أن يكون مقر الكيانات الأجنبية في كوستاريكا إذا كان لديها وكيل أو شركة تابعة أو فرع أو أي نوع من العقود أو الأنشطة في الدولة.

بموجب القانون رقم 9699، تتحمل الشركات الأم المسؤولية عن تصرفات شركاتها الفرعية أو الكيانات التابعة لها التي تخضع لسيطرتها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وتسري المسؤولية أيضًا على الشركات التي تتورط بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في قضايا فساد لصالح كيان آخر. وقد تنشأ مسؤولية خلفاء عن عملية دمج أو استحواذ.

يتم فرض غرامات على الشركات بسبب الفساد وفقًا للرواتب الأساسية أو بنسبة 10% من مبلغ العطاء للعقود العامة. وقد تواجه الشركات أيضًا عقوبات إضافية غير نقدية، بما في ذلك حظر لمدة عشر سنوات من المشاركة في العطاءات العامة، أو خسارة الحوافز الضريبية أو الإعانات الأخرى لمدة تصل إلى عشر سنوات، أو الإلغاء الجزئي أو الكلي لحق تنفيذ عمليات في كوستاريكا، أو حل الشركة بالكامل. ويمكن للمدعى عليهم الذين يوافقون على اعتماد برنامج امتثال نموذجي أن يحصلوا على تقليل كبير في العقوبات.

يتمثل أحد العناصر الرئيسية لبرنامج الامتثال النموذجي للقانون في أن المؤسسات تحتفظ بمسؤول امتثال مستقل. تشمل المتطلبات الأخرى إجراء تقييم للمخاطر، ووضع مدونة لقواعد السلوك مع إجراءات وعقوبات لعدم الامتثال ذات الصلة، ووضع ضوابط مالية، ووضع إجراءات لتقديم العطاءات بشأن العقود، وعقد تدريب دوري على الامتثال للموظفين والأطراف الثالثة، والخضوع لتدقيق خارجي.

لمزيدٍ من المعلومات

- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

هيئة الأوراق المالية والبورصات تُصدر قرارات بشأن المُبلِّغ عن المخالفات

في 20 سبتمبر 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن جائزة للمبلغين عن المخالفات تزيد قيمتها على 38,000 دولار. تلقى المبلغون عن المخالفات في هذه القضية تقييمًا سلبيًا بشكل جزئي ضد المطالبة بالجائزة بسبب السلوك غير المفصح عنه الذي حدث قبل أن يصبح المبلغون على دراية بالمخطط الاحتيالي محل القضية.

في 9 سبتمبر 2019، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات قراراً إضافياً بشأن المُبلِّغين عن المخالفات يرفض المطالبة بجائزة. وجدت هيئة الأوراق المالية والبورصات أن المدعي قدم معلومات غير أصلية إلى الوكالة بعد عشرة أشهر من بدء التحقيق بالفعل وأن المدعي شارك في مكالمة هاتفية واحدة مع موظفين بالهيئة خلال التحقيق.

في 29 أغسطس 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن إصدارها جائزة المبلغين عن المخالفات تزيد قيمتها عن 1.8 مليون دولار إلى أحد المبلغين عن المخالفات الذي قدم معلومات أصلية تتعلق بسوء السلوك الذي حدث بالخارج. وقد تم تعريف المبلغ عن المخالفة بأنه يقدم "مساعدة شاملة ومستمرة... بما في ذلك مراجعة للوثائق والإدلاء بشهادة مشفوعة بقسم".

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصّل عليها من العقوبات المالية في إجراء إنفاذ مؤهل تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة -إجراءات فرض العقوبات التي تزيد عن مليون دولار- على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول السلع الآجلة، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 67 جائزةً للمُبلِّغين عن المخالفات بإجمالي 387 مليون دولار تقريبًا منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. لا تفصح الوكالة عن هويات المبلغين عن المخالفات ولا عن التفاصيل المتعلقة بالإجراءات المغطاة التي قدموا فيها المساعدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- جائزة هيئة الأوراق المالية والبورصات للمُبلغين عن المخالفات – 20 سبتمبر
- جائزة هيئة الأوراق المالية والبورصات للمُبلغين عن المخالفات – 29 أغسطس
- رفض هيئة الأوراق المالية والبورصات للمبلغين عن المخالفات

- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: البنك الدولي يُعلن عن حالات حظر

في 11 سبتمبر 2019، أعلن البنك الدولي عن فرض حظر على شركة معهد هونان لتصميم الطاقة الكهربائية المحدودة التابعة لمجموعة الصين للطاقة والهندسة (CEEC-HEPDI)، وهي شركة صينية مملوكة للدولة تقدم خدمات هندسية وإنشائية. تحديدًا، زعم البنك أن شركة CEEC-HEPDI قدرت على نحو خاطئ خبرتها التعاقدية السابقة، وتاريخ التقاضي، وبيانات اعتماد الأعمال لتلبية متطلبات وثائق تقديم العطاءات، وبالتالي فازت بعقد لمشروع إعادة تأهيل النقل والتوزيع في لوساكا. يهدف المشروع إلى زيادة قدرة وتحسين موثوقية نظام نقل وتوزيع الكهرباء في لوساكا بزامبيا. ونتيجةً للحظر المفروض، لن تتمكن شركة CEEC-HEPDI من المشاركة في المشروعات التي يمولها البنك الدولي لمدة 20 شهرًا.

في 18 سبتمبر 2019، أعلن البنك الدولي عن فرض حظر على شركة بي تي. سوبورو جايانا إنداه كورب (سوجاينكو)، وهي شركة إنشاءات إندونيسية خاصة. تحديدًا، زعم البنك أن سوجاينكو قامت بالتنسيق مع طرف ثالث للحصول على عطاءات اصطناعية وغير تنافسية يتم تقديمها بموجب برنامج إدارة قطاع الموارد المائية والري (المرحلة الثانية). زعم البنك كذلك أن سوجاينكو فازت بالعطاء وبعد ذلك قام الطرف الثالث بجميع الأعمال تحت اسم شركة سوجاينكو. ويهدف البرنامج إلى المساعدة في وتحسين القدرة على إدارة موارد المياه والري بالحوض وزيادة الإنتاجية الزراعية المتكاملة في مناطق المشروع في جميع أنحاء إندونيسيا. ونتيجةً للحظر المفروض، لن تتمكن شركة سوجاينكو من المشاركة في المشروعات التي يمولها البنك الدولي لمدة عامين.

أيضًا في 18 سبتمبر 2019، أعلن البنك الدولي عن فرض حظر على شركة مجموعة الصين الأولى للسكك الحديدية المحدودة (CRFG)، وهي شركة إنشاءات صينية مملوكة للدولة. تحديدًا، زعم البنك أن شركة CRFG قدمت بيانات كاذبة، بما في ذلك عدم الإفصاح عن العمل المتعاقد عليه من الباطن واستخدام مقاول من الباطن ووكيل، في عطاءاتها التي فازت بها الخاصة بعقدين (من أصل أربعة عقود) بموجب المرحلة الأولى من مشروع داسو لتوليد الطاقة الكهرومائية. ويهدف المشروع إلى تسهيل توسيع الكهرباء المستمدة من الطاقة الكهرومائية في باكستان. ونتيجةً للحظر المفروض، لن تتمكن شركة CRFG من المشاركة في المشروعات التي يمولها البنك الدولي لمدة عامين، على الرغم من ذلك فإنه بعد مرور 18 شهرًا قد تسعى الشركة إلى تحويل الحظر إلى رفع حظر مشروط خلال الأشهر الستة المتبقية - تقليل فترة الحظر في ضوء تعاون الشركة والإجراءات التصحيحية الطوعية كجزء من تحقيق البنك.

أيضًا في 18 سبتمبر 2019، أعلن البنك الدولي عن فرض حظر على شركة أكواليا إنتيك أس أيه (AISA)، وهي شركة إسبانية متخصصة في تصميم وتشيد البنية التحتية الهيدروليكية. تحديدًا، زعم البنك أن شركة AISA قد أدلت ببيانات كاذبة بشأن تشكيل وأدوار الشركات الثلاثة التي ستنفذ العقد الذي فازت به في مشروع ريو بوغوتا لإعادة التأهيل البيئي ومراقبة الفيضانات. ويهدف المشروع إلى مساعدة الحكومة الكولومبية في تحسين جودة المياه وتقليل مخاطر الفيضانات وإنشاء مناطق متعددة الوظائف على طول نهر بوغوتا. ونتيجةً للحظر المفروض، ستكون شركة AISA غير قادرة على المشاركة في المشاريع التي يمولها البنك الدولي لمدة عام واحد - وتقل فترة الحظر في ضوء التعاون "الاستثنائي" للشركة، بما في ذلك التنازل عن حقوق سرية المعلومات بين المحامي وموكله واتخاذ إجراءات تصحيحية طوعية.

يعرّض الحظر المفروض على الشركات CEEC-HEPDI وسوجاينكو وCRFG لفرض حظر من بنوك تنمية متعددة الأطراف بموجب اتفاق اعتراف متبادل بحالات الحظر مُوقّع بتاريخ 9 أبريل 2010. ولا ينطبق سوى الحظر الذي تزيد مدته عن عام واحد، وبالتالي لا ينطبق الحظر المفروض على شركة AISA. تتوفر قائمة بجميع الهيئات والأفراد الخاضعين للحظر من البنك الدولي هنا.

لمزيدٍ من المعلومات

- بيان صحفي من البنك الدولي (CEECHEPDI)
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* (CEECHEPDI)
- بيان صحفي من البنك الدولي (سوجاينكو)
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* (CRFG/AISA/سوجاينكو)

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

الحكم على مواطنة إيرانية بالسجن لمدة 27 شهرًا بسبب التآمر على تسهيل التصدير غير القانوني للتكنولوجيا إلى إيران

في 24 سبتمبر 2019، صدر حكم على نيجار غودسكاني ("غودسكاني") بالسجن لمدة 27 شهرًا بسبب التآمر لتصدير التكنولوجيا الخاضعة للرقابة من الولايات المتحدة إلى إيران. حسبما ورد في تقارير في أغسطس 2019 في النشرة الحمراء، كانت غودسكاني موظفة لدى شركة فانافار موج خافار ("فانافار موج")، وهي شركة مقرها إيران وقد تم تعيينها من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في عام 2017 لتوفير الدعم لقوات الحماية الثورية الإيرانية. خلال الفترة من 2008 إلى 2011، كانت غودسكاني تدعي كذبًا أنها موظفة لدى شركة جرين ويف للاتصالات المحدودة الخاصة ("جرين ويف") في ماليزيا، كواجهة لشركة فانافار موج، من أجل الحصول على تكنولوجيا خاضعة للرقابة من الشركات الأمريكية بشكلٍ غير قانوني مع إخفاء أن إيران هي الوجهة النهائية والأطراف الإيرانيين هم المستخدمون النهائيون.

وفقًا للبيان الصحفي الذي أصدرته وزارة العدل، توفر شركة فانافار موج أنظمة راديوية بالموجات الدقيقة والوصول إلى النطاق العريض اللاسلكي في إيران، وعميلها الرئيسي هو إذاعة جمهورية إيران الإسلامية المملوكة للحكومة الإيرانية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل

تغريم هيونداي 47 مليون دولار أمريكي بسبب عمليات استيراد محركات ديزل غير قانونية

في 19 سبتمبر 2019، توصلت شركة هيونداي لمعدات البناء في الأمريكتين وشركة هيونداي للصناعات المحدودة (يُشار إليهما مجتمعين باسم "هيونداي") إلى اتفاق مع وزارة العدل الأمريكية ووكالة حماية البيئة بدفع غرامة قدرها 47 مليون دولار لتسوية الادعاءات التي تفيد بأنها قامت باستيراد محركات ديزل غير معتمدة للوفاء بمعايير الانبعاثات بقانون الهواء النظيف.

وفقًا لوزارة العدل، لم تكن محركات الديزل "المخزنة" من هيونداي بين عامي 2012 و2015 تتوافق مع المعايير الأمريكية للانبعاثات. وتم تركيب هذه المحركات القديمة في معدات البناء، التي تم استيرادها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة، للتهرب من المعايير الأمريكية للانبعاثات.

بالإضافة إلى ذلك، قامت شركة هيونداي لمعدات البناء في الأمريكتين باستيراد وبيع هذه المعدات بكميات تجاوزت بدل الإعفاء الخاص بها بموجب لوائح برنامج الانتقال لجهات تصنيع المعدات (TPEM)، مما جعل الوحدات غير معتمدة. ويُعتبر برنامج الانتقال لجهات تصنيع المعدات هو إعفاء مؤقت مصرح به من وكالة حماية البيئة يسمح لمصنعي معدات الديزل تأخير تركيب المحركات الممتثلة في منتجاتهم لمدة تصل إلى سبع سنوات.

لمزيدٍ من المعلومات

- قرار الموافقة

بنك بريطاني يعقد تسوية لانتهاكات واضحة للوائح العقوبات السودانية بمبلغ 4 ملايين دولار

في 17 سبتمبر 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بقيمة 4 ملايين دولار مع البنك التجاري العربي البريطاني فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية المحتملة عن ارتكاب 72 انتهاكًا واضحًا للوائح العقوبات السودانية. يقع مقر البنك التجاري العربي البريطاني في المملكة المتحدة، وليس له أي مكاتب، أو مشاريع، أو تواجد داخل الولاية القضائية الأمريكية.

وفقًا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، خلال الفترة من 21 سبتمبر 2010 إلى 27 أغسطس 2014، قام البنك التجاري العربي البريطاني بتصدير بشكل مباشر أو غير مباشر خدمات مالية من الولايات المتحدة إلى السودان عن طريق تشغيل حسابات بالدولار الأمريكي بالنيابة عن سبعة مؤسسات مالية سودانية على الأقل، بما في ذلك بنك السودان المركزي. سعى البنك التجاري العربي البريطاني إلى عملاء سودانيين وباشر معاملات بالدولار الأمريكي لهؤلاء العملاء من خلال تحويلات داخلية بين البنك وحساباته بالدولار الأمريكي في بنوك أمريكية متعددة. أنهى البنك التجاري العربي البريطاني 72 معاملة كهذه بإجمالي 190,700,000 دولار.

قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن البنك التجاري العربي البريطاني لم يفصح طواعية بنفسه عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة جسيمة. وبلغ إجمالي مبلغ الغرامة الأساسي عن الانتهاكات الظاهرة 381,400,000 دولار. وبالتشاور مع الجهة التنظيمية بالبنك التجاري العربي البريطاني في المملكة المتحدة، قرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن القدرة التشغيلية للبنك ستواجه تأثيرًا غير متناسبًا إذا تعيّن عليه دفع الغرامة المقترحة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والتي تبلغ قيمتها 228,840,000 دولار. لذلك، قرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه ينبغي على البنك التجاري العربي البريطاني سداد 4 ملايين دولار لتسوية الانتهاكات الواضحة من خلال مراعاة ما يلي فيما يتعلق بالبنك: (1) القدرة التشغيلية؛ و(2) الالتزام بوقف السلوك المخالف؛ و(3) وإبرام اتفاقية تسوية؛ و(4) الالتزام بتنفيذ التزامات الامتثال الواردة في اتفاقية التسوية. تم تعليق باقي مبلغ الغرامة المقترح.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- اتفاقية التسوية الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

شركة منسوجات إيطالية وشركتها الفرعية بالولايات المتحدة تُبرمان تسوية دعوى مبلّغين عن مخالفات تزعم القيام بعمليات بيع صورية لوسطاء لتقليل الرسوم الجمركية

في 12 سبتمبر 2019، أعلنت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية عن تسوية بقيمة 650,000 دولار مع شركة ميروجليو للمنسوجات المحدودة ("ميروجليو") وشركتها الفرعية في نيويورك، ميروجليو للمنسوجات الولايات المتحدة الأمريكية ("ميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية")، من أجل استخدام عمليات بيع صورية لوسطاء لدفع رسوم جمركية أقل من المطلوبة.

وفقًا لوزارة العدل، باعت شركة ميروجليو منسوجاتها مباشرة إلى عملاء بالولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، تسجل ميروجليو عمليات بيع زائفة إلى ميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار احتيالية ومنخفضة صناعيًا. بعد ذلك، تقوم ميروجليو بالإبلاغ عن المبيعات الزائفة إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية كأساس لحساب الرسوم عند دخول البضائع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم ميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية بتوضيح أنها ستبيع هذه الواردات المزعومة لعملاء بالولايات المتحدة. في الواقع، لم تقم شركة ميروجليو بشحن المنتج مطلقًا إلى شركة ميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية سوى بعض قطع كعينة، ولم تحصل أبدًا على مدفوعات من شركة ميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية، واستكملت عمليات البيع مع عملاء أمريكيين مباشرةً. كانت المبيعات المزيفة بين شركتي ميروجليو وميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية موجودة فقط على الورق لتقليل الرسوم الجمركية التي قد تنطبق خلافًا لذلك.

وكجزء من التسوية، وافقت شركتي ميروجليو وميروجليو الولايات المتحدة الأمريكية على دفع مبلغ 650,000 دولار وتنفيذ سياسة امتثال خطية. كما اعترفت وأقرت وقبلت الشركتان بالسلوك المزعوم.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل

الحكم على رجل أعمال تركي بالسجن لمدة 27 شهرًا بسبب التآمر لانتهاك العقوبات الأمريكية من خلال تصدير معدات بحرية من الولايات المتحدة إلى إيران

في 29 أغسطس 2019، صدر حكم ضد ريسيت تافان ("تافان")، وهو مواطن تركي وصاحب شركة رامور ديس تيكاريت ليمتد في تركيا ("مجموعة رامور")، بالسجن لمدة 27 شهرًا لانتهاكه العقوبات الأمريكية من خلال تصدير معدات بحرية متخصصة من الولايات المتحدة إلى إيران لاستخدامها في النهاية من جانب الجيش الإيراني.

ووفقًا لبيان صحفي صادر عن وزارة العدل واتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة، من مارس 2013 إلى يوليو 2015، استخدم تافان مجموعة رامور للحصول على عدة قطع من المعدات البحرية أمريكية المنشأ، بما في ذلك محركات زوارق خارجية ذات طاقة عالية، ومولدات طاقة بحرية ومعدات دفع، من شركات في الولايات المتحدة. ويُزعم أن تافان نقل المعدات من خلال تركيا إلى إيران، عبر التعاون المتضافر مع مسؤولين إيرانيين لاستخدام معدات أمريكية المنشأ لدعم تطوير نماذج أولية من قوارب هجومية عالية السرعة ومزودة بصواريخ للجيش الإيراني. لم يسعى أي طرف في المعاملة للحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو وزارة التجارة الأمريكية لتصدير المعدات إلى إيران. على النقيض، في أوراق تصدير المحركات الخارجية، اعتمد تافان زورًا أن المُرسَل إليه النهائي هو مجموعة رامور وأن المحركات للاستخدام النهائي في تركيا.

مازال المدعى عليه المشترك في نفس لائحة الاتهام، فوليا كالافاتوغلو أوغوزتورك، وهو مواطن تركي، حرًا طليقًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يستهدف مخططاً للتهرب من العقوبات لتسهيل شحنات وقود طائرات نفاثة إلى القوات العسكرية الروسية في سوريا

في 26 سبتمبر 2019، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كيانًا واحدًا وثلاثة أفراد وخمسة سفن إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم فيما يتعلق بمخطط للتهرب من العقوبات الذي يسهل تقديم وقود الطائرات النفاثة إلى القوات العسكرية الروسية العاملة في سوريا لدعم نظام الأسد.

وفقًا للبيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، تم تنسيق مخطط للتهرب من العقوبات من قبل مسؤولين في شركة أو جي أس سي سوفراخت ("سوفراخت")، وهي شركة شحن روسية مُعيّنة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في سبتمبر 2016 للعمل في منطقة القرم بأوكرانيا. بعد تعيين شركة سوفراخت، من المزعوم أنها أخفت شحناتها المستمرة من وقود الطائرات إلى القوات الروسية في سوريا عن طريق مباشرة أعمال من خلال شركة تعمل كواجهة مقرها موسكو، وهي شركة المساعدة البحرية ذ.م.م. قدمت شركة سوفراخت مدفوعات من خلال شركة المساعدة البحرية ذ.م.م. لمواصلة تنفيذ عقود التوريد مع روسيا. وقد شمل الإجراء الأخير لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية كل من شركة المساعدة البحرية ذ.م.م.، وثلاثة من موظفين لدى شركة سوفراخت الذين يشرفون على نشاط شركة المساعدة البحرية ذ.م.م، وخمسة سفن قامت بتسليم شحنات وقود الطائرات النفاثة إلى سوريا من أجل شركة سوفراخت. ومن الجدير بالذكر أنه تم تحديد السفن الآن باعتبارها ملكية محظورة لشركة ترانسبيتروخارت المحدودة، وهي هي شركة روسية مُعيّنة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في ديسمبر 2016 لتوفير الدعم المادي لشركة سوفراخت.

ونتيجة لهذه التعيينات، يتم فرض حظر على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات هؤلاء الأفراد داخل الاختصاص القضائي الأمريكي أو خارجه. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على الأشخاص الأمريكيين بشكل عام المشاركة في المعاملات مع هؤلاء الأشخاص المحظورين، بما في ذلك الكيانات التي يسيطرون عليها.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

تنبيه العميل: الخزانة الأمريكية تصدر اللوائح المقترحة للجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة لتنفيذ قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي

أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قواعد مقترحة لتنفيذ قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي بتاريخ 17 سبتمبر 2019. ومن بين تدابير أخرى، ستحدد هذه القواعد كيف ستقوم لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة بتوسيع نطاق اختصاصها القضائي وفرض تقارير إلزامية بموجب قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي. وتقترح هذه القواعد أيضًا عملية وضع "قائمة بيضاء" لاستبعاد بعض المستثمرين ذوي الصلة بالدول الأجنبية المستثناة من الولاية القضائية الموسعة.

تتناول القواعد المقترحة بعض الاستثمارات غير المسيطرة في الشركات الأمريكية المشاركة في "البنية التحتية الحيوية" (بما في ذلك الطاقة والاتصالات والشؤون المالية والمرافق والتصنيع والنقل) والشركات الأمريكية التي تحتفظ أو تجمع "بيانات شخصية حساسة" للمواطنين الأمريكيين. وتنطبق هذه الفئة الأخيرة على الشركات في مجموعة متنوعة من الصناعات (بما في ذلك التأمين والتقنية والرعاية الصحية والشؤون المالية والتعاقد الحكومي).

تشمل القواعد المقترحة أيضًا لوائح جديدة تحكم الاستثمار الأجنبي في عقارات أمريكية معينة لا تنطوي على أعمال أمريكية. وينطوي هذا الحكم على إمكانية الحصول على بعض الاستثمارات "الجديدة" في الولايات المتحدة ومعاملات عقارية أخرى لم تكن خاضعة لمراجعة لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة.

بموجب الإطار المقترح، تنطبق متطلبات الإيداع الإلزامية على بعض الاستثمارات المدعومة من جانب الحكومة الأجنبية الخاضعة للاختصاص القضائي الموسع فيما يتعلق بالشركات المشاركة في التقنية الحيوية، والبنية التحتية الحيوية والبيانات

الشخصية الحساسة. بالإضافة إلى ذلك، يحق لمقدي الإقرارات الآن تقديم إقرار "نموذج قصير" لجميع المعاملات.

وسوف تتلقى الخزانة الأمريكية تعليقات على اللوائح المقترحة حتى 17 أكتوبر 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب

تنبيه العميل: وزارة الخزانة تفرض قيودًا إضافية على الحوالات إلى كوبا ومعاملات "المرور العابر للأموال"

في 9 سبتمبر 2019، فرضت إدارة ترامب عقوبات أمريكية إضافية على كوبا عن طريق تقييد الحوالات الشخصية إلى كوبا والقضاء على التصريح للبنوك الأمريكية بإجراء معاملات "المرور العابر للأموال" التي تتضمن كوبا (أي، تحويل الأموال التي تنشأ وتنتهي خارج الولايات المتحدة). ودخلت هذه التدابير حيز النفاذ في 9 أكتوبر 2019.

يعمل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على تعديل العديد من التراخيص المتعلقة بالحوالات على النحو المنصوص عليه في القسم 515.570 من الباب 31 من مدونة اللوائح الفيدرالية من لوائح مراقبة الأصول الكوبية، والجزء 515 من الباب 31 من مدونة اللوائح الفيدرالية. ويضيف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أحد الأحكام إلى القسم 515.570(ز) من لوائح مراقبة الأصول الكوبية للسماح بالحوالات غير المحدودة لدعم تشغيل النشاط الاقتصادي في القطاع غير الحكومي من قبل الأفراد العاملين لحسابهم الذاتي، في ضوء السياسة المنصوص عليها في إدارة ترامب لتشجيع نمو القطاع الخاص الكوبي المستقل عن الرقابة الحكومية. ويتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية حذف الترخيص العام في القسم 515.584(د) الذي يسمح للمؤسسات المصرفية بالخضوع للاختصاص القضائي الأمريكي لإجراء تحويلات الأموال التي تتضمن كوبا والتي تنشأ وتنتهي خارج الولايات المتحدة، شريطة ألا يكون المُنشئ أو المستفيد شخصًا يخضع للاختصاص القضائي الأمريكي، وتُعرف هذه المعاملات عادةً باسم معاملات "المرور العابر للأموال".

تمثل الإجراءات المذكورة أعلاه، التي تتبع إجراء مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتاريخ 4 يونيو 2019 الذي يحظر السفر (أشخاص إلى أشخاص) الجماعي إلى كوبا واستخدام الطائرات غير التجارية وسفن الركاب والسفن الترفيهية للسفر إلى كوبا، تصعيدًا آخرًا للعقوبات الأمريكية المتعلقة بكوبا من خلال إدارة ترامب. وبالنظر إلى التوترات الحالية بين الولايات المتحدة وكوبا، لم يتضح بعد ما إذا كانت إدارة ترامب ستفرض تدابير إضافية لزيادة العقوبات الأمريكية على كوبا في الأشهر المقبلة أم لا.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ينشر لوائح عقوبات على نيكاراغوا

في 4 سبتمبر 2019، نشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لوائح عقوبات جديدة متعلقة بنيكاراغوا لتطبيق الأمر التنفيذي رقم 13851 من 27 نوفمبر 2018، الذي أعلن عن حالة طوارئ وطنية فيما يتعلق بحكومة نيكاراغوا. تحديدًا، سمح الأمر التنفيذي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بإضافة أشخاص إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم من أجل، من بين أمورٍ أخرى، المشاركة في "الأنشطة الخبيثة" في نيكاراغوا، مثل أعمال الفساد، أو تفكيك المؤسسات الديمقراطية، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو العمل كمسؤول لحكومة نيكاراغوا في أي وقت في 10 يناير 2007 أو بعده. كما أنه فوض أيضًا إضافة أشخاص محددين "على أنهم مملوكين لأي شخص معين أو خاضعين لسيطرته أن تصرفوا أو يُدعى أنهم تصرفوا لصالحه أو نيابة عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وصف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية هذه اللوائح بأنها "في شكل مختصر"، مشيرًا إلى عزمه على استكمالها بمجموعة أكثر شمولاً من اللوائح، والتي قد تشمل توجيهات تفسيرية وتعريفية إضافية وتراخيص عامة وبيانات سياسة الترخيص.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي
- الأمر التنفيذي 13851

موارد التحقيقات العالمية

- وزارة الخزانة تفرض قيودًا إضافية على الحوالات إلى كوبا ومعاملات "المرور العابر للأموال"
- الخزانة الأمريكية تصدر اللوائح المقترحة للجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة لتنفيذ قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي
- لجنة التجارة الفيدرالية تستضيف ورشة عمل عامة حول برنامج إنفاذ "صنع في الولايات المتحدة الأمريكية" وطلب تعليقات عامة من الأطراف المعنية

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)

- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصة

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 22 أكتوبر 2019، سيشارك كريستيان ديفيس في مؤتمر مباشر في سترافورد بعنوان "تأثير قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي على صناديق الأسهم الخاصة: مراجعة لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الموسعة للاستثمارات الأجنبية، متطلبات الإيداع الجديدة" في واشنطن، العاصمة

في 29 أكتوبر 2019، سيترأس روبرت مونجاي حلقة نقاش بعنوان "تقديم تعليقات عامة فعّالة" في المؤتمر المتقدم لجمعية الشؤون الدولية خريف 2019 في واشنطن، العاصمة

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن السيبراني أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم + 1 212.407.33026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
إليزابيث روزين
مايكل فايرز

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى اللغات الصينية والروسية والعربية والإسبانية
متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من خلال
الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | إرسال إلى صديق | الإشعارات القانونية | الموقع الإلكتروني لشركة اكن غمب

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 200061037